كلية الحقوق
قسم القانون الدولي العام

موقف المجتمع الدولي من النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

عمار محمد ناصر البخيتي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ حازم محمد عتلم (مشرفًا ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد أبو الوفا محمد (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام الأسبق – كلية الحقوق – جامعة القاهره

أ.د/ محمد شوقي عبد العال (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق – جامعة القاهرة

أ.د / محمد رضا الديب (مشرفًا وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

١٤٣٨هـ – ٢٠١٦ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

صفحة العنوان

اسم الباحث: عمار محمد ناصر البخيتي

اسم الرسالة: " موقف المجتمع الدولي من النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي

"الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون الدولي العام

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة الــمنح: ٢٠١٦

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي العام

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: عمار محمد ناصر البخيتي

اسم الرسالة: " موقف المجتمع الدولي من النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي

"الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ حازم محمد عتلم (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام ووكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس

أ.د/ أحمد أبو الوفا محمد (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام الأسبق – كلية الحقوق – جامعة القاهره

أ.د/ محمد شوقي عبد العال (عضواً)

أستاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق – جامعة القاهرة

أ.د / محمد رضا الديب (مشرفاً وعضواً)

أستاذ القانون الدولي العام المساعد بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ

فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

إلى عائلتي الحبيبة .... من لهم ولأجلهم كلُّ حصاد حياتي

الى والدي العزيز ... رجل الخير والاصلاح في اليمن

الى والدتي الغالية..... اطال الله في عمرها،

الى اخواني و أخواتي..... "حفظهم الله".

الى زوجتي الغالية..... حفظها الله وراعاها

الى اولادي شمعة دنياي (أبرار، محمد، صقر، فاطمة)

إلى شهداء اليمن الأبرار الذين ضحوا بدمائهم من أجل

الجمهورية والوحدة

إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

أشكر الله تبارك وتعالى ونحمده على نعمه التي لا تحصى ولا تعد. قال تعالي ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾ ﴾

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ محمد رضا الديب** أستاذ القانون الدولي العام – كلية الحقوق– جامعة عين شمس، والمشرف الرئيسي، على رسالتي فله شكري وتقديري، وكامل اعتزازي ومودتي وعرفاني بالجميل على ما بذله معي من جهد ابتغاء وجه الله تعالى من أجل إخراج هذا العمل وفي توجيهي ودفعي إلي تحمل مشاق عديدة ولولا مساعدته لي بروح العالم الجليل لما تمكنت من إتمامه، والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ حازم محمد عتلم** أستاذ القانون الدولي العام– ووكيل كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس– الذي اثرى المكتبة العربية والأجنبية بمؤلفات تشع نوراً وفكراً، فوالله لقد افاض على من علمه ومن اخلاقه الشيء الكثير وله الفضل بعد الله في تقويم الرسالة منذ أن تفضل علي بقبول المشاركة في الأشراف عليها ، والذي وسعني صدره وحلمه وكرمه فلمست فيه تواضع العلماء وصدق الأوفياء، فسيادته صاحب الفضل في اختيار الموضوع والذي ما بخل عليَّ بنصح وإرشاد إلي هذا العالم الجليل أرفع أجمل معاني الشكر والتقدير وأسمى عبارات الامتنان والتوقير، فهو صاحب مدرسة متميزة في القانون الدولي العام والله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يطيل الله في عمره ويبارك له.

كما أتقدم بوافر الشكر **للأستاذ الدكتور/ أحمد أبو الوفا محمد**، أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام الأسبق – كلية الحقوق – جامعة القاهره، لتفضل سيادته بالمشاركة في عضوية لجنة المناقشة والحكم على رسالتي، وتحمل عناء قرائتها وتصويب أخطاءها والقيام بأجراء التعديلات الهامة والموضوعية، وتقديم النصح والمشورة بقلب المحب العارف، فله كل الشكر والتقدير، وجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بوافر الشكر **للأستاذ الدكتور / محمد شوقي عبد العال**، أستاذ القانون الدولي العام ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الأسبق – جامعة القاهرة ، فله خالص الشكر والتقديرعلى تفضل سيادته بالتكرم عضوية لجنة الحكم على الرسالة، وإعطائنا من وقته الثمين لقراءة هذه الرسالة وقبوله المناقشة وتقييمها والحكم عليها، وستكون ملاحظاته القيمة موضع اهتمامي. أطال الله في عمره وحفظه لنا وللعلماء.

الباحث

المقدمة

أولاً: موضوع الدراسة

تتزايد النزاعات المسلحة غير الدولية وهي في توسّع دائم، وقد تضمّن ميثاق الأمم المتحدة منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، ولكن ضحايا هذه النزاعات في تزايد.

كانت الحرب سابقاً مقتصرة على المقاتلين فقط المشتركين في ميدان المعركة ولا تلحق المدنيين ولا غيرهم ممن لا يقومون بعمليات عدائية إلا بصورة عارضة، أمّا الآن فهي تخص كل أفراد الدولة، وربما تؤثر على دول أخرى، وذلك لما تسببه من خسائر كبيرة وبالذات مع تطور وسائل القتال وأساليبه واستخدام أسلحة الدمار الشامل التي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين ولا بين ساحة القتال وغيرها.

وفي النزاعات المسلحة غير الدولية يكون ضحايا المدنيين أكثر من النزاعات المسلحة الدولية، وتكون هذه النزاعات أمدها أطول بكثير من النزاعات المسلحة الدولية، وذلك لأنها تستمر لسنوات كثيرة.

الموقف الدولي يكون مختلفاً تجاه هذه النزاعات المسلحة غير الدولية، وبالذات الأمم المتحدة، فالنظرة إلى هذه النزاعات تكون بمنظور سياسي وليس بمنظور إنساني، وبما تراه الدول الكبرى متفقاً مع مصالحها الخاصة.

وما حدث في الجمهورية اليمنية منذ عام ٢٠٠٤م حتى الآن حيث كانت الحرب موجودة فقط في جزء من مديرية في محافظة صعدة اليمنية بين جماعة الحوثي والحكومة اليمنية في ذلك الوقت، هذا في الحرب الأولى وانتهت بعد أكثر من ثلاثة أشهر من القتال راح ضحيتها عشرات الأشخاص من القوات المسلحة والأمن وكذلك من الحوثيين، وتأثر المدنيون الذين يسكنون في منطقة مران التي حصلت فيها الحرب الأولى وأدى ذلك إلى

نزوح العائلات والأسر من قراهم، ولم يوجد أي موقف دولي حول ما جرى في هذه الحرب.

جاءت الحرب الثانية لتتوسع في أكثر من مديرية في محافظة صعدة حيث امتدت الحرب إلى مناطق نشور والرزامات، وأدى إلى نزوح عدد كبير من المدنيين، واستخدمت الأسلحة الثقيلة والطائرات بشكل مكثف، ولم يُذكر أي موقف دولي بخصوص هذه الحرب أيضاً، واندلعت الحرب الثالثة لتمتد إلى مديريات سحار ومجزر وباقم مخلفة خسائر مادية وبشرية[1]، وتوقفت الحرب لأسباب سياسية، وذلك بسبب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٦م.

أمّا الحرب الرابعة و التي كانت أكثر شراسة من الحروب الثلاثة السابقة فكان هناك موقف دولي محدد، وذلك بسبب توسط دولة قطر بين الجانبين، وبدأت المصالحة خلال زيارة رئيس الوزراء القطري لصنعاء في شهر يونيو ٢٠٠٧م، وتعهد أمير قطر بتقديم بلاده دعماً مالياً لإعادة إعمار صعدة، وتم الاتفاق والتوقيع على وقف إطلاق النار.

ثمّ تفجرت الحرب الخامسة بعد توقف الرابعة لأكثر من شهرين فقط، وذلك بسبب الاختلاف على آلية تنفيذ اتفاق الدوحة، وفي هذه الحرب امتدت المواجهات لتشمل صعدة في معظم مديرياتها وكذلك امتدت إلى محافظة عمران في بعض مديرياتها ووصلت الحرب إلى شمال العاصمة صنعاء في مديرية بني حشيش، وتوقفت بإعلان الرئيس اليمنى السابق على عبدالله صالح وقف إطلاق النار.

لم يدم وقف إطلاق النار طويلاً حتى اندلعت الحرب السادسة وهي أشرس من سابقاتها، وتأثر المدنيون بشكل كبير في محافظة صعدة وكذلك في بعض مديريات محافظة عمران، وأيضاً في بعض مديريات محافظة الجوف، وفي هذه الحرب تأثر الإقليم المجاور بها، حيث إنّ المملكة العربية

---

(١) التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧، ص١٦٨-١٦٩.

السعودية دخلت في الحرب، بعد أن حصلت اشتباكات بينها وبين جماعة الحوثي على الحدود الشمالية لليمن في محافظة صعدة، وحصل تنسيق كامل بين الحكومة اليمنية والمملكة في هذه الحرب ضد جماعة الحوثي، وانتهت بموافقة الحوثيين على شروط الحكومة اليمنية الستة، والتي من ضمنها إيقاف الاعتداء على أراضي المملكة العربية السعودية.

كان يجب أن يكون هناك تدخل من الأمم المتحدة في هذه الحروب على الأقل من الحرب الثالثة، لأنه أُعطيت الفرصة الكافية للحكومة اليمنية وجماعة الحوثي في الحرب الأولى والثانية لإيقاف نزيف الدم اليمني وتخفيف الأضرار التي لحقت بالمدنيين، لكن كان دور الأمم المتحدة سلبياً في حروب صعدة الست حيث لم يصدر أي قرار بخصوص هذه الحروب.

بدأت المواقف الدولية في اليمن تتطور بعد أحداث الربيع العربي في عام ٢٠١١م، حيث كانت المبادرة الخليجية لنقل السلطة والتي كانت برعاية مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، وكذلك بمباركة مجلس الأمن الدولي، وأيضاً مؤتمر الحوار الوطني الذي ناقش فيه قضية صعدة، وكان الحوثيون مشاركين في هذا الحوار، ولكن استمر توسع الحوثيين بالسلاح إلى أن أسقطوا العاصمة صنعاء بأيديهم، وكان دور الأمم المتحدة بعد سقوط صنعاء أن رعت اتفاق السلم والشراكة الذي لم يطبق منه شيء.

بعد أن استمر الحوثيون في إسقاط مؤسسات الدولة بأيديهم وكذلك التوسع في معظم محافظات اليمن، وهروب الرئيس اليمني المعترف به دولياً إلى محافظة عدن ، وطلب بشكل رسمي تدخلاً دولياً مسلحاً عاجلاً في اليمن، أعلنت السعودية عن عاصفة الحزم بتحالف عربي عسكري لعشر دول للتدخل العسكري في اليمن بناءً على طلب الرئيس الشرعي والمعترف به دولياً، هذه العاصفة لقيت تأييداً من كثير من الدول، وكذلك جاء قرار مجلس

الأمن (٢٢١٦) منسجماً مع هذا التحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية.

وخلاصة القول فإنّ موضوع الدراسة هو عن معرفة المواقف الدولية سواءً أكانت لدول أو منظمات إقليمية ودولية حول النزاع المسلح بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي، وما هو دور هذه الدول والمنظمات وما إذا كان سلبياً أو إيجابياً في هذا النزاع المسلح.

ثانياً: أهمية الدراسة

ما يحصل في اليمن من نزاع مسلح بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي يعتبر نزاعاً ذات طابع غير دولي، وبالتالي يجب أن يخضع للمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة والتي تنص على (في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

(١) الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو أي معيار مماثل آخر.

ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب.

(ب) أخذ الرهائن.

(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المهينة والحاطة بالكرامة.

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

(٢) يُجمَع الجرحى والمرضى ويُعْنَى بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع.

وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع"[١].

كذلك البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧م الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م والتي تتضمن ما يجب مراعاته خلال النزاعات المسلحة غير الدولية مثل المعاملة الإنسانية، واحترام وحماية أفراد الخدمات الطبية، وعدم الهجوم على السكان المدنيين أو تجويعهم، أو ترحيلهم قسرياً، وعدم القتل أو النهب، أو أخذ الرهائن، وتوفير العلاج الطبي للجرحى والمرضى[٢].

فهذه الاتفاقيات والبرتوكول الإضافي الثاني هي قواعد أساسية للقانون الدولي الإنساني الذي هو جزء من القانون الدولي العام، وبناءً على ذلك فإنه يجب أن يكون هناك موقف دولي واضح لما جرى من حروب ستة في صعدة، وما جرى بعد أحداث الربيع العربي لعام ٢٠١١م، حيث إن الموقف الدولي لم يبدأ إلا بعد أحداث الربيع العربي، أما في حروب صعدة الستة فلو تحرك المجتمع الدولي من الحرب الأولى أو حتى الحرب الثانية،

---

(١) الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر.

(٢) د. أحمد أبو الوفاء: القانون الدولي الإنساني، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦م، ص١٢.

لَمَا وصل اليمن إلى هذا الوضع الإنساني الكارثي، فلقد كانت الأزمة محصورة في منطقة واحدة بمحافظة صعدة، وتوسعت إلى أن شملت اليمن بكامله.

لذلك سوف نتناول في دراستنا عن حروب صعدة الست، وكذلك ما حدث بعد عام ٢٠١١م من تغير في الواقع اليمنى، وكذلك سوف نذكر مواقف بعض الدول وبعض المنظمات الدولية والإقليمية، وتأثيرها في هذا النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي.

ثالثاً : أهداف الدراسة

أهداف الدراسة كالتالي:

١- معرفة المواقف الدولية ودورها في النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي.

٢- التعرف على جماعة الحوثي منذ نشأتها إلى أن أسقطت الحكومة وسيطرت على اليمن.

٣- تأثير هذا النزاع المسلح وتطوره على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

٤- بيان الأدوات التي استخدمت من قبل المجتمع الدولي لمحاولة وقف هذا النزاع المسلح.

٥- ربط هذا النزاع المسلح بالقانون الدولي الإنساني من خلال توضيح أنه نزاع مسلح غير دولي.

رابعاً: صعوبات الدراسة

من أهمّ الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

١- ارتباط الموضوع بالحال السياسي اليمني الذي يسبب إحراجاً لكثير من الباحثين.

٢- عنوان الرسالة مرتبط بالمواقف الدولية، والمواقف الدولية كانت ضعيفة خلال حروب صعدة الست.

٣- ندرة المراجع في النزاعات المسلحة غير الدولية فمعظم المراجع تتكلم عن النزاعات المسلحة الدولية.

٤- الموضوع جديد وكذلك هناك متغيرات تحدث كل يوم في هذا الشأن، فإن جماعة الحوثي كانت جماعة متمردة، وحدثت تغيرات أصبحت الجماعة هي الحاكمة في اليمن.

خامساً : منهج الدراسة

بصفة عامة فإن الدراسة اعتمدت على المنهج القانوني المرتبط بالنزاعات المسلحة غير الدولية، وكذلك عدم إغفال للمنهج التاريخي لحروب الحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي، وأيضاً ارتباط الدراسة بالشأن السياسي والمواقف السياسية الداخلية والدولية، وكيف اختلفت المواقف الدولية تجاه ما يحصل في هذا النزاع، وأيضاً أهم قرارات مجلس الأمن في هذا النزاع المسلح وما ترتب عليه في هذه الحرب.

سادساً : خطة الدراسة

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذه الدراسة بشكل أساسي إلى مقدمة وفصل تمهيدي وبابين، كل باب تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى التقسيمات الفرعية الأخرى كالمباحث، والمطالب، و الفروع ، وذلك على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: ماهية النزاع المسلح وأنواعه.

الباب الأول: النزاع المسلح للحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي.

الفصل الأول: تاريخ الحركة الحوثية والفكر والعقيدة.

الفصل الثاني: حروب الحكومة اليمنية مع جماعة الحوثي.

الفصل الثالث: أحداث ٢٠١١م ودورها في توسع الحركة الحوثية.

الباب الثاني : الموقف الدولي تجاه الحركة الحوثية.

الفصل الأول: موقف مجلس الأمن.

الفصل الثاني: موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

الفصل الثالث: موقف ودور بعض الدول تجاه الحركة الحوثية.
النتائج والتوصيات.
المراجع.
الفهرس.

فصل تمهيدي
ماهية النزاع المسلح وأنواعه